ا**لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة باجي مختار عنابة ابن باديس**

**كلية العلوم الاقتصادية**

**التخصص : ماستر 2 اقتصاد وتسيير مؤسسة**

**المقياس : اقتصاد دائري**

**بحث حول**

**النظرة الإسلامية للاقتصاد الدائري**

**من اعداد الطلبة اشراف الاستاد**

**عجمي خولة بدير لمياء**

**شنة سندس**

**السنة الجامعية**

2024\2025

**خطة البحث**

**مقدمة**

**المبحث الأول : ماهية الاقتصاد الدائري**

**المطلب الأول : تعريف الاقتصاد الدائري**

**المطلب الثاني : ممارسات تدعم الاقتصاد الدائري**

**المطلب الثالث : أبرز المشكلات والقضايا البيئية**

**المبحث الثاني : الاقتصاد الداري منظور إسلامي**

**المطلب الأول :الاقتصاد الدائري في ضوء القرآن الكريم**

**المطلب الثاني: دلالات الاستدامة في الإسلام**

**المطلب الثالث: الانتقال الى الاقتصاد الدائري في الدول الإسلامية**

**خاتمة**

**قائمة المراجع والمصادر**

**مقدمة**

**يمكن تصميم نظم اقتصادية تعتمد على دورة مستدامة للموارد والثروات. ومن المثير للاهتمام أن تلك النظم تجد تأصيلها في الأسس الإسلامية.من منظور إسلامي، يعتبر الاقتصاد الدائري مفهومًا يتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمسؤولية البيئية. يسعى هذا النهج إلى إنشاء دورة اقتصادية تعتمد على تداول الموارد بطريقة مستدامة وعادلة، مع التركيز على القضايا الاجتماعية والبيئية.من خلال استكشاف مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور إسلامي، نجد أنه يتيح فرصة لبناء نماذج اقتصادية تحقق التوازن بين الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتعزز الاستدامة والتنمية المستدامة.ومن خلال ذلك نطرح اشكاليتنا :ماهوالاقتصاد الدائري وماهو منظوره من الجانب الإسلامي ؟**

ا**لأهداف**

* **التعرف على مفهوم الاقتصاد الدائري**
* **التعرف على مبادئ الاقتصاد الدائري**
* **معرفة الاقتصاد الدائري من جانب القرءان والسنة النبوية**
* **الاقتصاد الدائري ِفي الضوء التشِريع ومقا صِد الشريعة**

**المبحث الأول : ماهية الاقتصاد الدائري**

**المطلب الأول : تعريف الاقتصاد الدائري**

. مفهوم الاقتصاد الدائري

ظهرت عدة تعريفات لإعطاء مفهوم واضح وشامل للاقتصاد الدائري ولعل أبرزها: أنه: " الإصلاح والتجديد والذي يعزز زيادة إنتاجية الموارد بهدف الحد من الإهدار وتجنب التلوث بطرق منها إعادة الاستخدام وإعادة التدوير "، حيث يعتمد هذا المفهوم للاقتصاد الدائري على عدة مبادئ أبرزها الاستفادة من الموارد إلى أقصى حد، أيضا الاستعانة بمختلف التقنيات الحديثة لإعادة الرسكلة والتدوير

كذلك، تركز معظم التعاريف على النهج ثلاثي الأبعاد وهو ما يعتمد بدوره على

* الحد من المواد والنفايات
* الاستخدام الكلي أو الجزئي للمنتجات
* إعادة تدوير المواد الخام على أساس أنها مواد خام ثانوية

**المطلب الثاني : ممارسات تدعم الاقتصاد الدائري**

هناك عدة ممارسات مرتبطة بالاقتصاد الدائري ولعل أبرزها "

* التصميم الإيكولوجي والذي يرتبط بالإدارة الإستراتيجية للتصميم مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المبنية طيلة فترة التعبئة والتغليف
* الإيكولوجيا الصناعية والتي تعمل على إحداث التوافق بين الصناعة والبيئة
* اقتصاد الوظيفة والذي يركز على إدارة القيم الموجودة على شكل منتجات
* إعادة التشغيل وتعمل على إطالة صلاحية المنتجات
* الصيانة وتساهم في تصليح المنتج
* إعادة الاستخدام وهذا غير زيادة فترة صلاحية المنتجات
* الرسكلة وهي عملية اعادة استخدام المواد الخام المتحصل عليها من معالجة النفايات

**المطلب الثالث :** **أبرز المشكلات والقضايا البيئية**

**استنزاف الموارد الطبيعية:**

حلق الله عز وجل الأرض وحياها بالموارد في ظاهرها وباطنها، فكانت الاروات والموارد المعدنية المختلفة كالبترول والمعادن والماء، وغيرها من الموارد، ومنذ نشاء الخليفة حتى الآن والإنسان في زيادة بالنسبة الاستهلاكية لهذه الموارد. خاصة بعد الثورة الصناعية والتقدم الهائل التي شهدته الكرة الأرضية في العقود الأخيرة مما أدى إلى الملكية واستنزافها

وقد قسم العلماء مصادر هذه الموارد إلى قسمين

مصادر متجددة، وهذه تشمل الموارد المائية والنباتية والحيوانية والتجدد بنسب متفاوتة، وحسب ظروف طبيعية محددة، تتأثر بغيرها، كما تتاثر بطريقة وأسلوب تعامل الإنسان معها، فإذا تعامل معها الإنسان وفق كميتها ومقدار نموها. وصالها من الأخطار الطبيعية والبشرية التي قد تتعرض لها فانها سوف تستمر لوقت طويل ولكن إذا استغلت بشكل يتجاوز طالتها ونموها فإنها تنظب وتنفذ خلال وقت قصير

ومصادر غير متجددة وهي تنفذ بنفاذ الكمية المخزنة منها كالمواد العالم والقيم، والبترول والغاز والمعادن، وهذه لا ينجدد مصدرها وتفقد باستهلاكها.

ويقصد باستنزاف الموارد الاستخدام غير الرشيد لها، أي التباير في استخدامها على نحو يعرضها للنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد في إيجاد بدائل كافية لإخلالها معها

ويرجع هذا الاستنزاف إلى العديد من العوامل منها:

**الانفجار السكاني** حيث كان عند سكان العالم مليار واحد عام 1820 م ، وبلغ مليارين علم 1930م، وبلغ أربع طهارت خلال عام 1075م وفي نهاية القرن العشرين بلغ 6 مليارات ومن المتوقع أن يصل الحد ما يقارب على 14.2 سيار عام 2025 م ومعنى ذلك أن عند سكان العالم في تزايد مستمر حيث كانت الزيادة في نهاية القرن أربعة أمثال الزيادة في بداية القرن (7)

وكان من نتائج هذه الزيادة زيادة استنزاف الموارد البينية عن طريق زيادة استهلاكها من طرف الأفراد، مما أدى إلى نفاذها في حالة الموارد غير المتجددة أو نقص المورد في حالة الموارد المتجددة

**سوء الاستغلال** أن الموارد البنية التي رزقنا بها الله تعاني من سوء الاستغلال سواء في الإنتاج أو الاستهلاك إلى درجة لهد وجودها، وتضربها، مما يؤثر ملنا على تحقيق استدامة التنمية، وذكر الأجيال القادمة بهذا النضوب والتدهور

ومن أمثلة سوء الاستقغلال ما تعاني منه الأراضي الزراعية الخصبة في مصر من أنهاك لها يسبب التجريف الذي يؤدي إلى انخفاض انتاجيتها، حيث يودي إلى انخفاض القدرة الانتاجية بنسب تتراوح ما بين 30% - 70% بل إن البعض يقدر أن مصر فقدت ما يقارب مليون فدان من العصب الأراضي الزراعية خلال الربع الأخير من القرن العشرين (8)

**التلوث** يقصد بالتلوث البيني وجود مادة أو مواد غريبة في مكونات البيئة يجعلها غير صالحة للاستعمال أو بعد من استحالها رويحدث التلوث البيني عندما تتغير المواد المضافة من عناصر تركيب البينة، أو التغير في نسبتها وتلحق الأذى بالكانات الحية التي تعيش فيها ويحدث خلل في النظام الديني العام أو الإقليمي أو النظام البوني المحلي ويحدث التلوث نتيجة عوامل ومؤثرات طبيعية وبشرية متعددة، أو العوامل طبيعية وبشرية مشتركة، وتؤدي هذه العوامل إلى تغير في خصائص البيئة الهوائية والمائية والمالية والحيوانية

وقد أدى هذا التلوث إلى حدوث الاختلال في التوازن البيني وظهور الفساد في البر والبحر والهواء، فهو لا يقصر على المكان الذي يحدث فيه بل يتعدى الحدود إلى المناطق والدول المجاورة يعاكس استنزاف الموارد وسوء الاستغلال وهذا التلوث له عدة اشكال منها التلوث البيني الثوت الهواء التوت العيادة القوت القرية التلوث الصوتي التلوت الاشعاعي

**الكوارث البيئية** عبارة عن حادث جسيم ناجم عن العوامل الطبيعية أو عمل الإنسان، ويترتب عليه ضرر شديد بالبينة وتحتاج مواجهته إلى إمكانيات عرق القدرات المحلية، ويكون من نتائجها انهيار التوازن البني ومن هذه الكوارت ما يسمى بالكوارت النقطية مثل تسرب المراد النفطية إلى مياه البحار والمحيطات أو الكوارت الكيميائية مثل : تسرب المواد الكيميائية والمواد السامة من المصانع الكيميائية أو الكوارث المرورية وهي الاشعاعات الناتجة من المفاعلات النووية، وغيرها من الكوارث

**المبحث الثاني : الاقتصاد الداري منظور إسلامي**

**المطلب الأول :الاقتصاد الدائري في ضوء القرآن الكريم:**

هناك ثلاثة محاور قرآنية ارتكزت عليها مبادئ الاقتصاد الإسلامي عموماً، وهي: الإرشاد إلى مكارم الأخلاق، وتوكيد الحقائق الثابتة كبيان العلاقة بين الترف والفساد، وتشريع ما يحقق مصالح المكلفين كتحريم الربا. ويمكننا بسهولة أن نلمس في تفاصيل هذه المحاور تجانساً مع مفهوم الاقتصاد الدائري، بحيث يمكن اعتباره متحققا من خلالها.

سنذكر بعض الآيات التي تؤيد وتدعم مفهوم الاقتصاد الدائري بقاعدته المستدامة، تمثيلاً لا حصراً قال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ [سورة هود: ٦١]، [[1]](#footnote-1)

فبين الله تعالى أصلاً مهما يربط الإنسان ماديا ووجدانيا بتلك الأرض، حيث أنشأه سبحانه منها، وفي مقابل ذلك أمنه عليها، واستخلفه فيها ليعمرها، ويمكن اعتبار "العمارة ومشتقاتها المصطلح القرآني المقابل لمفهوم التنمية عموما ثم نقل الكلام إلى العلاقة بالله تعالى، رجوعاً إليه بالاستغفار والتوبة المستلزم للعمل الصالح.

فقضية الارتباط بالأرض وإعمارها لا تنفصل عن قضية العبودية في الإسلام، وإذا كانت العبودية أمراً لازماً ودائماً للبشر في الفكر الإسلامي ومنظومته التشريعية فكذلك عمارة الأرض هي الأمر الدائم والمستمر معه طوال بقائه على هذه الأرض، وهي جزء مهم ومؤثر من هذه العبودية، ويرتبط بهاتين الوظيفتين ويقوم عليهما وظيفة الاستخلاف في الأرض، فهذه الوظائف الثلاث

* وظيفة الاستخلاف في الأرض، فهذه الوظائف الثلاث متلازمة فالخلافة كما قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة: ٣٠]؛
* هي وظيفة مستمرة، تتعاقب عليها الأجيال، كما قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ [سورة الأنعام: ١٦٥]،

أي: جعلكم تعمرون الأرض جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، وخلفاً بعد سلف" وبذلك يتبين أن في آيات الاستخلاف والإعمار دلالة على أن من مقاصد الشريعة التي يُؤْمَرُ المسلم بتحقيقها بقاء الموارد وعدم استهلاكها من قبل عدة أجيال فحسب؛ وذلك لأن استخلافه في الأرض، وإعماره لها يتطلبان تضافر جهود أكثر من جيل؛ لأنه يدل على الدوام والاستمرار وتنمية الأرض، وهذا ليس حكراً على جيل بعينه، بل هو مطلوب من كل الأجيال في كل زمان ومكان؛ ليتحقق مراد الله في, "الأرض وتنميتها

قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١٤١]،[[2]](#footnote-2)

وهي نص في النهي عن الإسراف، الذي يُعتبر من أكبر تحديات التنمية المستدامة، وبخاصة في جانبها الاقتصادي، وهي تدل على أساس من أسس الاستدامة الاقتصادية، وهو الوسطية والاعتدال والتوازن في الجانب الاستهلاكي عموماً، بما فيه استهلاك الموارد الطبيعية الموجودة في الأرض؛ لكي يبقي للأجيال المستقبلية نصيبها من الاستغلال والانتفاع بالثروات ولكي لا يكون الجيل الحاضر ناهباً لثروات الآخرين.

- . قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ سورة الأعراف: (٣١)،[[3]](#footnote-3) وهي تشبه في دلالتها الآية السابقة، مع التأكيد على جانب الاستهلاك الشخصي والأسري.

. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتَرُوا وكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا [ سورة الفرقان: ٦٧)، وهنا تأكيد على مبدأ الاعتدال والتوسط في الإنفاق، كما هو الشأن في الاستهلاك؛ مما يجلي ذلك الأساس الذي هو أهم محاور مفهوم الاقتصاد الدائري خصوصاً، والتنمية المستدامة عموماً.

. قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [سورة الرحمن : (٧] ،[[4]](#footnote-4) والآية بذكر الميزان - وهو آلة الاعتدال والتوازن والوسطية والعدل واقترانه بخلق عظيم كالسماء؛ إنما تقرر أنه الأساس المادي والمعنوي الذي قامت عليه التصاريف الكونية، وما ينبغي أن تقوم عليه أحوال البشر في جميع شؤونهم؛ ليصلوا إلى مفهوم الإنسان المتوازن دينياً وأخلاقياً ومادياً، وواقع الحال أنه من أهم أسس التوازن في مفهوم الاقتصاد الدائري والفكر المستدام

هناك اية والآية تقرر أن محاربة الفساد بشتى صوره هو من مقاصد الشريعة، وقد ذكرت الآية الفساد في الأرض بعد إصلاحها، وهو بمفهوم التنمية المستدامة - يشمل الفساد البيئي والاجتماعي والاقتصادي المنهك للأرض ومواردها.

وقد عددت آية أخرى وجوها من الموارد الطبيعية التي أتاها الله الإنسان، وجعله منتفعاً بها ومستغلاً لها، بشرط عدم الإفساد

قال تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهُ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيْنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٨٥][[5]](#footnote-5)، وهذه الآية تأكيد للآية السابقة، مع الالتفات إلى الفساد الاقتصادي بالغش وبخس الناس في الميزان؛ مما يخل بالتنمية الاقتصادية.

كما قال في آية أخرى: وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [سورة هود ٨٥ فتكرار الحديث في القرآن عن الفساد والإفساد في الأرض واضح؛ لأنه إخلال بالتوازن الذي جعله الله في الأرض بين جميع مكوناتها التي تمثل وحدة واحدة كلية، لا يمكن تجزئتها، ولذلك ففساد مكون واحد يعني فساد سائر المكونات تم هذا التكرار له مدلوله الاقتصادي المهم؛ لأن آثار الفساد في جوهرها إضرار بالموارد، وفي حقيقتها مشکلات اقتصادية بالدرجة الأولى؛ لأنها تتعلق بالموارد الاقتصادية، ونضر إضراراً مباشرا بأدوات الإنتاج ومراحل النشاط الإقتصادي كما أن هذه المشكلة ناتجة من فلسفة النظام الرأسمالي الذي يطلق فلسفة النظام الرأسمالي الذي يطلق العنان للفرد الممارسة النشاط الاقتصادي دون رعاية للبيئة ونحوها؛ مما نتج منه طغيان وإسراف، بل تبديد للموارد والطاقات، وإفساد في الأرض، وإهلاك للحرث والنسل في حالة الحروب[[6]](#footnote-6)

**المطلب الثاني: دلالات الاستدامة في الإسلام**

هناك دلالات عديدة في الإسلام للاستدامة منها المباشر وغير المباشر، وهي تشمل الاستدامة بأبعادها المختلفة. ويمكن الاستدلال بالآيات والأحاديث التالية إلى صور مختلفة لأساليب الاستدامة التي سبق بها القرآن المناهج الحديثة للاستدامة والحفاظ على البيئة وهي غنيم 2014، ص 90-93)

1. محدودية الموارد في الأرض وهذه حقيقة يؤكدها قول المولى عز وجل وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله ألا يقدر معلوم) (الحجر: (21)
2. ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستغزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ. وهذا واجب ديني في الإسلام
3. إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية بعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إلى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطها كُلِّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) الإسراء: 29)
4. إشباع الحاجة دون تبذير وإسراف أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير وقال الله تعالى (وَآتِ ذَا الْقُرْنِي حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا) [الإسراء: 26).
5. البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع البيئة والموارد هي حق لجميع الناس وبالتالي فإن واجب الجميع المحافظة عليها.
6. استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم )81 :غضبي (طه

ايضا هناك قواعد فقهية مهمة نعتقد أنها تتضمن مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الدائري مثل قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المنافع فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة فإن دفع المفسدة يقدم على جلب المنفعة مثل منع استخراج الموارد الطبيعية كالذهب إذا كانت عمليات استخراجه تؤثر على البيئة المحيطة وصحة الناس مثل استخدام الزنبق أيضاً قاعدة يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام فتحديد مناطق محمية فيه دفع للضرر الذي يصيب الغطاء النباتي أو الحيوانات في تلك المنطقة أو تحويل ملكية خاصة إلى ملكية جماعية وذلك في حال ارتبطت بها مصالح الناس ارتباطاً وثيقاً، كما لو وجد نبع ماء في أرض مملوكة لشخص ما، ولم يجد الناس في المكان مورداً غيره ليسقوا منه عندها يتحول موقع النبع فقط وكذلك الطريق إليه إلى ملكية جماعية حتى يتحقق البديل المناسب. كذلك قاعدة لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان يقصد هنا الأحكام المبنية على العرف والعادة وليس الأحكام المستندة إلى نص شرعي. فإذا تغير العرف والعادة الاجتماعية يمكن أن تتغير الأحكام الشرعية التي بني على أساسها العرف

**المطلب الثالث :** **الانتقل الى الاقتصاد الدائري في الدول الإسلامية**

الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية يمثل خطوة مهمة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ومع وجود التحديات المتعلقة بالتمويل والاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، إلا أن الاتجاه نحو تطبيق نظم دائرية لتحسين إدارة النفايات والموارد يُعد ضروريًا لتعزيز الاقتصاد المستدام، بالتوازي مع خطط خفض الانبعاثات لتحقيق مستقبل بيئي واقتصادي أفضل. من خلال إعادة الاستخدام، والتدوير، وإدارة النفايات بطرق فعّالة.

**لإنجازات والجهود القائمة:**

أكدت 22 دولة عربية على أهمية الاقتصاد الدائري، حيث قدمت 21 دولة مساهمات وطنية تتضمن حلولاً قائمة على النماذج الدائرية، مع 20 دولة تضع أهدافًا خاصة لخفض الانبعاثات وتحقيق الاستدامة.

تركّز الدول على إدماج الاقتصاد الدائري في القطاعات الأساسية، مثل الطاقة، والزراعة، وإدارة النفايات، والنقل، والبناء، سعياً لتحقيق أهداف تخفيف الكربون وزيادة الكفاءة الاقتصادية.تشمل جهود بعض الدول مبادرات لتطوير سياسات وتشريعات وطنية لتحفيز إعادة التدوير وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الداعمة للنمو المستدام.

**التحديات الرئيسية:**

التمويل المحدود والاعتماد الكبير على الطاقة الأحفورية يمثلان أكبر العوائق أمام التحوّل الكامل.

غياب البنى التحتية المناسبة والابتكار التكنولوجي يعرقلان التطور السريع نحو هذا النموذج.

انخفاض مستويات الوعي لدى المجتمعات بأهمية الممارسات الدائرية وضرورة إدارة الموارد بشكل مستدام.

**الطموحات المستقبلية:**

تسعى المنطقة العربية من خلال تطوير استراتيجيات فعّالة نحو:

تعزيز حوكمة الموارد وإيجاد أطر قانونية وتشريعية داعمة.

تشجيع الابتكار التقني والبحث العلمي لتعزيز قدرات إعادة التدوير ومعالجة النفايات.

توفير بنية تحتية قادرة على تنفيذ خطط إدارة النفايات بشكل كفء ومستدام.

دمج الاقتصاد الدائري ضمن الرؤى الوطنية لخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

**خاتمة**

**وفي ختام هذا البحث حول الاقتصاد من منظور إسلامي، ندرك أهمية توجيه النظرة الاقتصادية باتجاه القيم الإسلامية التي تشجع على العدالة والتوازن والاستدامة. يقدم الإسلام نهجًا شاملًا للتعامل مع الشؤون الاقتصادية يضع الإنسان والمجتمع في مركز الاهتمام. بحيث تحث القيم الإسلامية على العمل الصالح، والتعاطف مع الفقراء والمحتاجين، وتشجيع الابتكار والاستثمار بطريقة مسؤولة. يُظهر النهج الاقتصادي الإسلامي كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي من خلال احترام القيم الإنسانية وتعزيز العدالة الاجتماعية.و باستيعاب مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، نجد فرصًا لبناء نظم اقتصادية تعتمد على التوازن والاستدامة وتخدم الإنسان والمجتمع بشكل أفضل. يتبقى أمامنا تحديات وفرص كثيرة لتطوير النظم الاقتصادية بما يتناسب مع توجهات الإسلام نحو العدالة والرفاهية الشاملة**.

**قائمة المراجع**

1. **بلحول محمد محتضرة في الاقتصاد الدائري (2020) جامعة اسطمبولي تلمسان**
2. **بن عواج حسام الاقتصاد الدائري ودوره في التنمية المستدامة (2022) تدخل في مؤتمر مصر الإسكندرية**
3. **القرءان الكريم**
4. **صالح ىقادر كريم الزنكي , منى فاروق محمد موسى مقال الاقتصاد الدائري من منظور إسلامي**
5. **محمد العلماني مذكرة دكتورا حول الاقتصاد الدائري جامعة الإسكندرية 2019 ص 145 القاهرة دار النشر والتوزيع الحكمة مصر**

1. القرءان الكريم سورة هود الاية 61 [↑](#footnote-ref-1)
2. مرجع سابق سورة الانعام اية 141 [↑](#footnote-ref-2)
3. سورة الأعراف 31 [↑](#footnote-ref-3)
4. ةرة الرحمان 7 [↑](#footnote-ref-4)
5. القراءان الكريم مرجع سابق سورة الفرقان ص85 [↑](#footnote-ref-5)
6. صالح ىقادر كريم الزنكي , منى فاروق محمد موسى مقال الاقتصاد الدائري من منظور إسلامي 2020 ص12 [↑](#footnote-ref-6)